

دور البنوك الإسلامية في التنمية الوطنية



بقلم: نزار نسيب القباني
عضو مجلس إدارة الغرفة

تشجيع المصارف الإسلامية يستقطب الأموال

الخارجة عن دائرة التعامل ويميد توظيفها

ظهور بنك ناصر في مصر عام (١٩٦٣)، والذي كان ينصّ على عدم التعامل مع الفائدة أخذاً وعطاءً، وتبعه في ذلك في المملكة الأردنية ١٩٧٢ مؤسسة الأيتام باستثمار أموال الأيتام لديها بالطريقة التي لا تتعارض والشرعية الإسلامية.

أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

ولئن ظهر بعض التشابه بين البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية من حيث النظر إلى المال وأهمية تدويره واستثماره، كذلك من حيث الخدمات المصرفية المكملّة لصورة العمل المصرفي كالاتمادات المستندية والحوالات وتحصيل الشيكات وبيع وشراء العملات.

أوجه الخلاف:

أما أوجه الخلاف الأساسي في مجال التمويل والاستثمار فإنه يرجع إلى حقيقة فلسفة النظرة الإسلامية لرأس المال، الذي يتمثل بأن النقود هي مقياس القيمة وليس لها حق في الزيادة بغير المشاركة في العمل، فإذا أعطى المصرف قرضاً لجهة ما فليس له نصيب من الزيادة لأنّ القرض لا يكون إلاّ إحساناً ورفقاً بالمقترض.

أما المصارف التقليدية فقد أقامت عملها على أساس المتاجرة في القروض ولا تعرف إلا وسيلة واحدة للتمويل هي وسيلة الإقراض بالفائدة، وهنا يبرز تفوق البنوك الإسلامية بالأساس النظري.

التمويل بالمضاربة:

الذي بنيت عليه الفكرة من ناحية مبدأ المشاركة (التمويل بالمضاربة) الذي يتيح الفرص المتكافئة أمام كل مواطن قادر على أن يكون شريكاً ومنتجاً.

يقول الله تعالى:

﴿وأحلّ الله البيع وحرم الربا﴾

البقرة

﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾

آل عمران

وبذلك بات الربا محرماً لدى جميع المذاهب الإسلامية استناداً إلى الآيات الكريمة المذكورة أعلاه.. ولكن اختلف الفقهاء في تعريف الربا.. وبالتالي الربا المحرم.. ففريق يرى أنّ الربا المحرم هو الربا المضاعف أو الذي يستغل فيه الضيق والطيش.. وآخرون يرون أنّ كلّ قرض جرّ نفعاً هو ربا مهما قلّ أو كثّر ولا تساهل في حدّ من حدود الله.

هدفاً إسلامياً مثالياً بالنسبة لمفهوم حقيقة دور المال في المجتمع وذلك من ناحية احترام حق صاحب المال دون حرمان المجتمع من الاستفادة من هذا المال.

ولعل حاجتنا إلى البنوك الإسلامية في قطرنا وتشجيعها أكثر من سواها باتت ملحّة بعد أن تمّ تشجيع المصارف التجارية الخاصة.

ظهور الأموال المتراكمة:

إنّ تشجيع البنوك الإسلامية وقيامها يؤدي إلى ظهور الأموال المتراكمة الخارجة عن دائرة التعامل خشية الوقوع في الشبهات وإعادة توظيفها في تلك البنوك لتساهم في عمليات التنمية بشكل شرعي محققة المنفعة لأصحابها أولاً وللآخرين.

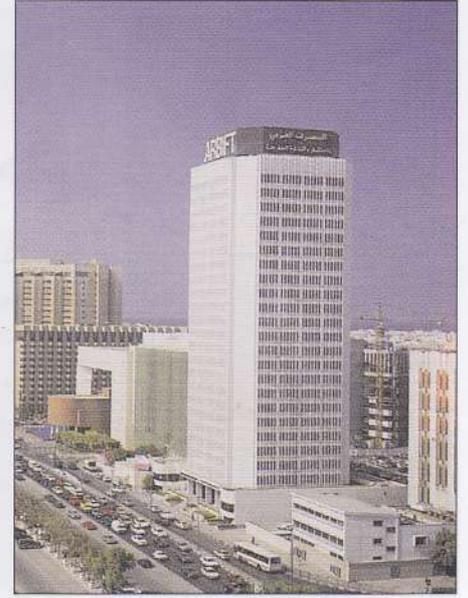
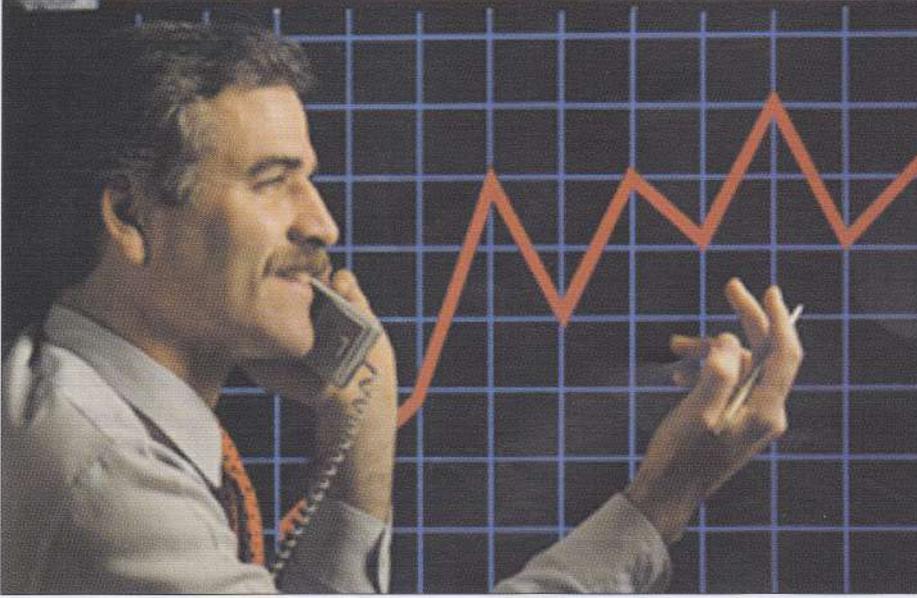
ظهور البنوك الإسلامية:

ولئن كانت البنوك الإسلامية حديثة العهد بالنسبة للبنوك التجارية التقليدية فقد كانت البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي بصورة البنك التجاري المتكامل الخدمات ترتبط بإنشاء بنك دبي الإسلامي عام (١٩٧٧)، رغم

وبين هذين الرأيين ظهرت الآراء والفتاوى الاجتهادية مؤيدة لهذا الفريق أو ذلك.. وما أكثر المجتهدين في هذه الأيام.. وبات الناس حيارى وفق ذلك أمام التعاملات المصرفية والبنوك التجارية.. فمن يملك المال منهم هل يحتفظ به مكتنزاً ليكون أثماً؟ إضافة إلى كون هذا المال في غير مأمن، وأكثر من ذلك مهدداً لحياة صاحبه. أم يودعه لدى البنوك بلا فوائد فيكون ماله عاطلاً ومعتلاً؟ أم يستثمره في الفوائد رغم أنّ هذه الفوائد لا تساوي نسبة التضخم النقدي الحاصلة فيبقى خائفاً هلعاً من لقاء الله ومخالفته لشرعه. أم يعطيه لمن يشاركه في التجارة؟ وقد رأينا ماذا حلّ بشركات توظيف الأموال، وظهور القوانين المانعة لذلك. أما الشركات المساهمة فلازلنا نفتقدها ولدينا تجربة مرة تجاهها.

الحاجة إلى البنوك الإسلامية:

إنّ الحاجة إلى المصارف الإسلامية في ظل الظروف المعاصرة باتت ضرورة من ضرورات العصر، حيث يحقق المفهوم المصرفي الحديث



ووفائه بحاجة المجتمعات في مختلف العصور والأزمان. وإن الأساس الذي استندت إليه البنوك الإسلامية لا يتناقض في غاياته أو وسائله فإنه يهدف إلى تجميع المدخرات الوطنية من داخل البلاد وخارجها لكي تستثمر عن طريق المشاركة بصورها المختلفة في مشاريع تنمية مجدية تعود بالنفع على المجتمع.

وكذلك فإن العمل المصرفي الإسلامي يستند إلى الوسائل الشرعية في التعامل البعيد عن الاستغلال أو الجشع أو عيوب الرضا كالغش والتدليس، ويترتب على ذلك نتيجة اقتصادية، وهي استثمارات اقتصادية تحقق الإستثمار الأمثل لموارد البلاد وتحقق تنمية متوازنة في المجتمع.

ويبقى لتحقيق ذلك أن يتهيأ الإطار الذي يمكن أن يتم من خلاله إقامة البناء وفق حزمة متكاملة من التشريعات الاقتصادية المصرفية التي تواكب التقدم والتطور والحداثة التي نتطلع إليها.

المراجع

- عبقرية الإسلام في أحوال الحكم أ. د. منير العجلاني.
- المدخل في الفقه الإسلامي أ. د. محمد مصطفى حليبي.
- السياسة الاقتصادية في النظام الإسلامي د. منذر قحف.
- المعاملات في التشريع الإسلامي د. فهمي عكاشة.

مبدأ التمويل بالمشاركة:.....
وتعتبر هذه الطريقة تكملة لما يمكن تمويله بطريق المضاربة والمشاركة، فقد تكون هناك حاجات لا تدخل في نطاق العمل التجاري أو العمل المنتج للدخل. وذلك مثل احتياجات الأفراد لشراء سيارات خاصة مثلاً.. فالمضاربة أو المشاركة لا يسد أي منهما حاجة التمويل ولكن المراجعة يمكن أن تسد هذا الباب عن طريق الاتفاق أن يشتري صاحب المال (البنك الإسلامي) السلعة المعنية بسعر معلوم للطرفين على أساس المراجعة بين الطرفين ببيع هذه السلعة للطرف الآخر بالشراء بسعر الكلفة زائد الربح المتفق عليه.

وقد استندت البنوك الإسلامية بذلك على رأي الإمام الشافعي في كتاب الأم ورغم الجدل الذي دار حول هذا الأسلوب فإن غالبية المعاملات في البنوك الإسلامية قائمة على أساس المراجعة.

التمويل الإيجاري المنتهي بالملكية:.....
استطاعت البنوك الإسلامية أن تطور صوراً أخرى كالتمول للإيجار المنتهي بالتمليك كما بحثت في حالات تمويل بيع السلع وعقود الاستصناع والمقاولات والتوريدات مما لا يخرج في مضمونه عن إطار التمويل الإسلامي بشكل عام.

الخلاصة:.....
إن العمل المصرفي في الإسلام ليس موضوعاً طارئاً في تاريخ الحضارة الإسلامية، وإنما هو موضوع بعيد الجذور، وإن تحريم الربا في الإسلام لم يكن عائقاً أمام تطور العمل المصرفي

ولا يفهم من هذا أن نظام التمويل بالمضاربة قاصر على تمويل من لا يملك المال، وإنما هو نظام مفتوح لكل صاحب خبرة يبحث عن المشاركة مع رأس المال. فالإسلام لا يفرق بين الغني والفقير في الانتفاع بنظامه.
أما المصارف التقليدية فإن الإقراض مقصود به الاستثمار لردّ رأسمال المال والفائدة المستحقة، وهذا يعني أن التمويل لا يكون إلا للقادر على إعطاء الضمان، في حين أن التمويل في البنوك الإسلامية يكون بالمضاربة على أساس النظر إلى أمانة الإنسان وخبرته والجدوى الاقتصادية لمشروعه.. فإذا توفرت الشروط حصل الاتفاق من دون أن يشترط طالب التمويل أن يكون قادراً على إعطاء الضمانات.

مبدأ التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك:

لقد ظهر مبدأ التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية قياساً اعتماداً على ما أجازته الفقه الحنبلي من ناحية الأخذ بصحة الاتفاق الجاري بين مالك السفينة وبين العامل عليها على أساس أن يكون للعامل حصته من الأجرة المنتحلة. وقد كان القياس على ذلك. وهو أشبه بنظام B.O.T مع الفارق أن حق الإدارة في النظام الإسلامي يكون للشريك المضارب وتحقق الملكية له بعد سداد قيمة المشروع والأرباح المتفق عليها.

أما نظام B.O.T فيكون الاستثمار والإدارة لصالح الجهة المقرضة لمدة محددة ثم تكون الملكية للمقترض بعد انتهاء أجل المدة المحددة المتفق عليها.